المدى

ملحق اليوم

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية

20 صفحة
500 دينار

11 بالاك ينهي مسيرة رائعة ويقول وداعاً لكرة القدم

13 التعليم في العراق.. تراجع في الأداء وترد في نسب النجاح

19 ادفع مئة دولار وأطلق النار على أسامة بن لادن

خدمة ٩ أشهر أو بدل نقدي لكل من بلغ ١٨ سنة

البرلمان يناقش قانون الخدمة الإلزامية قريباً

□ بغداد / اياد التميمي

أكد عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية النائب حاكم الزاملي وجود مسودة لقانون الخدمة الإلزامية في لجنة الأمن والدفاع، تجري مناقشتها بشكل مستفيض بين أعضاء اللجنة ومن ثم يصار إلى ارسال القانون الى مكتب القائد العام للقوات المسلحة ووزارة الدفاع للتوصل الى صيغة نهائية للقانون.

وأشار الزاملي في تصريح للمدى الى "ان القانون سيقرأ قراءة اولى خلال الايام القليلة القادمة" مبينا انه "سيؤثر على توجهات بعض الكتل"، مشيرا الى "ان كتلة الاحرار داعمة لهذا القانون".

ونفى الزاملي ان يكون القانون يتجه الى عسكرة المجتمع كما يدعي البعض، مشيرا الى "ان الجيش الحالي من الجيوش الكبيرة في المنطقة، ولا ضرر ان نحتوي الشباب ونجعلهم اكثر انضباطا من خلال هذا القانون".

وأضاف "ان القانون من القوانين المهمة" مؤكدا على "ان الكتل السياسية تتخوف من تبني القانون خشية من فقدانها جمهورها في الانتخابات المقبلة"، مبينا ان الخدمة لن تتجاوز الـ ٩ اشهر او دفع بدل نقدي للذين لا يرغبون بتأدية الخدمة الالزامية.

بالمقابل عد عضو لجنة الامن والدفاع النيابية قاسم الاعرجي قانون الخدمة الإلزامية من القوانين المهمة، مبينا ان من بين ايجابيات هذا القانون القضاء على الطائفية، التي لا يزال بعض المواطنين يتخوفون من عودتها في اي وقت.

فيما اعتبرت القائمة العراقية قانون الخدمة الإلزامية من القوانين التي تحتاج الى إستراتيجية كونه سيكلف الدولة مبالغ طائلة تزيد من تخصيصات وزارتي الدفاع والداخلية على الموازنة الحالية.

النائب سالم دلي اكد للمدى "ان لا داعي للقانون"، داعيا الحكومة "ان تدير البلد وفق الأسس المدنية المشار اليها في الدستور" بالرغم من اهمية القانون على مستوى تنظيم واحتواء الشباب" لكنه استدرك بالقول "ان الخدمة الإلزامية تساهم في تنمية قدرة الشباب".

الحكومة والبرلمان لا يعرفان حجمهم وطبيعة عملهم

مصادر: ٣٠٠ عسكري أميركي يمارسون مهام أمنية في بغداد

□ بغداد/ وائل نعمة

أكدت مصادر رفض وزارة الدفاع الأميركية سحب ٣٠٠ جندي أميركي من البلاد فيما أشار مراقبون ونواب إلى ان السفارة الاميركية الكائنة في المنطقة الخضراء يحيطها الغموض، وقالوا ان لا أحد يعرف ما يجري فيها ولا يمكن احصاء عدد موظفيها من مدنيين وعسكريين حتى من قبل الجانب الحكومي.

المصادر ذكرت في عدد من وسائل الاعلام من خلال تقارير تابعتها "المدى" إن "٣٠٠ جندي أمريكي لم يغادروا البلاد في موعد انسحاب القوات الأمريكية الكامل نهاية عام ٢٠١١ وكان عملهم منذ مطلع العام الحالي وحتى الآن يتركز في تنفيذ عمليات أمنية دعما لقوات مكافحة الإرهاب إلى جانب مهام أخرى تدريبية".

وأوضحت المصادر أن "هذه القوة كانت أساس نجاح اغلب العمليات الأمنية التي حدثت وقد ساهمت بشكل فعال في توفير المعلومات الاستخباراتية والتدريب والمشاركة في العمليات".

يذكر أن ٤٥٠٠ جندي أمريكي، وأكثر من ١٠٠ الف عراقي قد لقوا حتفهم في الحرب الأمريكية في العراق اضافة إلى إصابة نحو ٣٠،٠٠٠ جندي أمريكي قبيل الانسحاب .وانتقد الجمهوريون الانسحاب الأمريكي من البلاد معربين عن مخاوفهم بشأن الاستقرار في العراق، لكن غالبية الأمريكيين كانوا يؤيدون خطوة الانسحاب. النائب مظهر الجنابي قال يوم امس في اتصال مع "المدى" "ان النواب لم يشاهدوا وجود قوات عسكرية امريكية داخل المنطقة الخضراء"، متابعا " نحن متأكدون من وجود قوات اخرى داخل السفارة المحصنة بشكل كبير ولكن لايمكن معرفة اعدادهم"، ولايعرف الجنابي ماهي تلك القوات ولا المهمات التي تضطلع بها ، متسائلا "هل هي للحماية ام لأغراض اخرى؟".

■ التفاصيل ص٣

قاسم سليماني صاحب السلطة في العراق

□ ترجمة/ المدى

من هو المسؤول عن سياسة ايران تجاه بغداد. هو ليس الرئيس الايراني، محمد أحمدي نجاد، بل قاسم سليماني القائد الظل لقوات القدس الإيرانية.

رجل هادئ الحديث، ذو شعر رمادي واثق من نفسه، ثقة تأتي من كونه مؤيداً من قبل آية الله علي خامنئي. لقد كان سليماني العقل المفكر خلف امتداد تأثير ايران في الشؤون الداخلية للعراق، وايضاً في الدعم العسكري لحكم الرئيس بشار الاسد في سوريا.

ان ذلك الدور قد وضعه في صراع مباشر مع السياسة الاميركية وصناعها الذين يأملون في تأكيد مستقبل العراق كحليف للولايات المتحدة الاميركية – واسقاط الاسد وكبح محاولات ايران لمد تأثيرها في المنطقة.

وقد وضعت أميركا الجنرال سليماني في قائمة عقوباتها اثر اتهامه بالتخطيط لقتل السفير السعودي في واشنطن.

ان الجنرال ديفيد بيترايوس الذي عمل في العراق، ادرك مدى تأثير قوات القدس في العراق، ووصف سليماني ذات مرة بقوله: (شخص شرير حقاً)، في رسالة بعثها الى غيتس في نيسان ٢٠٠٨.

وعندما وجهت الصواريخ الى المنطقة الخضراء عام ٢٠٠٨، سأل عادل عبد المهدي – نائب الرئيس العراقي، الجنرال سليماني في لقاء بطهران فيما ان كان خلف هجمات الميليشيا، ضحك الجنرال سليماني قائلاً، ان كان الماء مضبوطاً فهو من عملي، وقد نقل عبد المهدي العبارة بعدئذ الى السفارة الاميركية.

■ عن نيويورك تايمز

التفاصيل ص٤

لجنة الأمن: القتل بالكواتم تصفية حسابات وتمرير صفقات 2

الحكومة تعيد المفتشين العموميين بشرط تبعيتهم لها 3

هرمونات تبيعها محال التجهيزات الزراعية على هواة بناء الاجسام 6

عشرات القتلى في تفجيرات هزّت وسط مدينة حلب 8

الصيد الجائر في الاهوار يهدد الثروة السمكية بالانقراض 15

ما يعادل شريط باراسيتامول وقنينة لعلاج السعال كل شهر

الصحة: ٦٠ دولاراً سنوياً حصة العراقي من الدواء

□ بغداد / قيس عيدان

كشف معاون المفتش العام في وزارة الصحة احمد عبد السلام أن الحصة المقررة للفرد العراقي والخاصة بالدواء والأجهزة والمستلزمات الطبية تبلغ ٦٠ دولارا سنوياً في حين تخصص معظم دول العالم ١٠٪ من ميزانيتها والتي تصل أحيانا في بعض الدول الى ٢٥٠٠ دولار للجانب الصحي وهذا يعني أن القيمة المخصصة للقطاع الصحي في الموازنة لا تسد الحاجة الضرورية لتأمين القطاع الصحي الحكومي وتوفير جميع الأدوية والمستلزمات الطبية الأخرى مطالباً ان يكون هناك تخصيص جيد يقر ضمن الموازنة العامة للدولة وان لا يقل عن ١٠٪.

جاء ذلك في المؤتمر الصحفي المشترك الذي عقد يوم أمس الاول مع مدير عام الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية وحضرته (المدى).

عبد السلام أوضح أن مكتب المفتش العام يقوم بمهامه المكلف بها وتمت مصادرة ٣١٢طنا من الأدوية غير المرخصة بالاضافة الى غلق أكثر من ٦٧٣ محلا وهميا في العام الحالي يمارسون اعمال بيع الأدوية مشيراً الى أهمية دور المواطن والإعلام في هذه المرحلة الدقيقة لتشخيص الحالات السلبية التي تمارس سواء من القطاع الخاص او الحكومي.

وعن تباين الاسعار في بيع الأدوية بين منطقة واخرى اوضح عبد السلام ان هناك مشروعا يدرس حالياً وهو (مشروع اكتمال تسعيرة الادوية) وان هناك لجانا مشكلة لهذا الغرض لإعطاء صيغته النهائية.

من جانبه قال مدير عام الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية في وزارة الصحة الدكتور احسان جعفر ان الشركة استوردت منذ بداية العام الجاري حتى الان أدوية واجهزة ومستلزمات طبية بكلفة اجمالية بلغت ملياراً و٣٠٠ مليون دولار عن طريق ابرام عقود مع الشركات التخصصية من مجموع الموازنة المخصصة للشركة البالغة مليارا و٥٦٠ مليون دولار.

واشار الى ان الاعوام الماضية شهدت زيادة مضطردة في موازنة استيراد الادوية والمستلزمات الطبية، وعد ذلك دليلا على ان الوزارة تعمل بشكل متعاظم لتوفير احتياجات البلد من هذه الادوية لغرض مواكبة الزيادة في النسب السكانية والحاجة لها نتيجة ازدياد وتوسيع اعداد المراكز الصحية والمستشفيات سنويا، متوقعا ان تصل موازنة استيراد الادوية للعام المقبل الى ملياري دولار. واقر جعفر بوجود مفاصل معرقلة ومعيقة في وزارة المالية لتنفيذ عقود استيراد الادوية وتتحمل مسؤولية كبيرة في عدم تخصيص الاموال المطلوبة لتغطية نفقات العقود مثل دائرة المحاسبة، فضلا عن مباشرة الشركة العامة للمعارض التابعة الى وزارة التجارة مؤخرا بفرض قيود تتعلق باستصدار اجازات استيراد لعقود استيراد الادوية، اذ تكلف تلك العملية وقتا وكلفة اضافية من قبل المنتجين.

في غضون ذلك عن أسباب التأخير في التعاقدات التي تبرمها الشركة مع كبرى الشركات الدوائية مما يتسبب احياناً بدخول الادوية والمستلزمات والاجهزة الى البلاد وبشكل عاجل هو بسبب وجود سلسلة من الاجراءات المعقدة والمتمثلة بالتعليمات الصادرة من وزارة التخطيط والمالية الحكومية مما يشكل عبئا كبيرا وزيادة في الاسعار المتعاقد عليها. جعفر اشار الى ان الميزانية المخصصة للعام الحالي قد بلغت مليارا و٥٧٠ مليون دولار تم انفاق ما يقارب اكثر من ٩٠٪ من الميزانية المخصصة داعياً كافة الجهات الحكومية الى اعطاء اهمية وخصوصية للتعاقد الدوائي.

كما اوضح ان هناك اجراءات اخرى تعقد الاجراءات بل تسبب عبئا اخر وهو مطالبة وزارة التجارة والمتمثلة بالشركة العامة للمعارض بإذن اجازة الاستيراد وان يتم منح اجازة الاستيراد من قبلها داعياً المعنيين في الجهات ذات العلاقة الى تفهم الوضع الفني لاستيراد الدواء اكثر من أنه تعامل تجاري.

يذكر ان قوات امنية بالتعاون مع مكتب المفتش العام في وزارة الصحة تقوم بمداهمة العديد من المكاتب والمذاخر غير المرخصة وتقوم بمصادرة الادوية غير المجازة من قبل الوزارة.

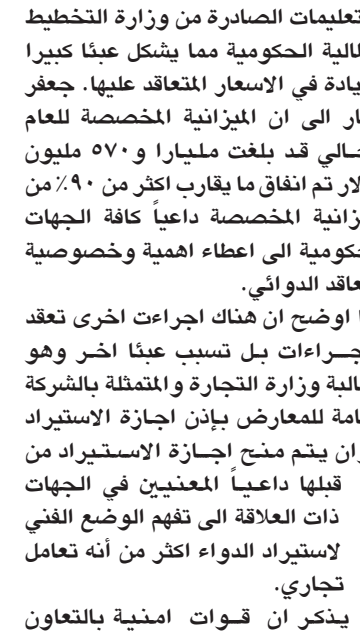

الآن
في المكتبات
العدد الجديد من مجلة
زهرة